



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢ / رجب / ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٨/٦ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

التميز / رئيس هيئة النزاهة العامة / اضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي  
(مظهر تركي عبد)

التميز عليه / قرار الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة بصفتها التمييزية المرقم  
٦٠/انضباط/تمييز/٢٠٠٧ المؤرخ في ٢٨/٦/٢٠٠٦ .

أقام المدعي ( موسى فرج راضي ) دعواه امام مجلس الانضباط العام يطالب فيها بالغاء القرار الاداري المرقم (١١٠٠) في ٨/١١/٢٠٠٦ المتضمن فصله من تاريخه اعلاه الصادر من المدعى عليه (التميز) . وبعد اجراء المرافعة الحضورية العننية اصدر المجلس قراره المرقم ٢٨٤ / م / ٢٠٠٦ في ٣ / ٥ / ٢٠٠٧ المتضمن الحكم بالغاء القرار الاداري المذكور ولعدم قناعة المدعى عليه (التميز) بالقرار اعلاه فسقد بادر السى الطعن به تمييزاً لدى الهيئة العامة في مجلس شوري الدولة بلائحته المؤرخة في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٧ . ولدى التدقيق من الهيئة المذكورة اصدرت قرارها المرقم ٦٠/انضباط/ تمييز / ٢٠٠٧ في ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٧ المتضمن تصديق قرار مجلس الانضباط العام المرقم (٢٠٠٦/٢٨٤) المؤرخ في ٣ / ٥ / ٢٠٠٧ . ولعدم قناعة التميز بالقرار المذكور فقد بادر  
(٣-١)



الى الطعن به تمييزاً بلاحته المقدمة الى المحكمة الاتحادية العليا في ٢٦/٧/٢٠٠٧  
والمدفوع الرسم عنها في ٢٦/٧/٢٠٠٧ .

### القرار


لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن المقدم  
يتضمن طلب الغاء قرار الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة بصفتها التمييزية  
المرقم ٦٠/انضباط/تمييز/٢٠٠٧ والمؤرخ ٢٨/٦/٢٠٠٧ القاضي بتصديق  
قرار الحكم الصادر من مجلس الانضباط العام برقم ٢٨٤/٢٠٠٦ والمؤرخ  
٣/٥/٢٠٠٧ لمخالفته للدستور وكون هيئة النزاهة هيئة مستقلة بنص  
الدستور . ولدى النظر في الطلب الذي وضع موضع البحث والتدقيق وجد انه خارج  
اختصاصات هذه المحكمة المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون المحكمة  
الاتحادية العليا المرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ واختصاصاتها المنصوص عليها في  
المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق. إضافة الى ان الهيئة العامة لمجلس  
شوري الدولة أصدرت حكمها بما لها من صلاحية وفق احكام الفقرة (هـ) من  
البند (أولاً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩  
المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ وان القرار الصادر عنها يكون باتاً ومنزماً  
بموجب احكام الفقرة (د) من المادة المذكورة . وان الطاعن لم يبين أي نص في  
الدستور يخالف الحكم المطعون فيه . أما كون هيئة النزاهة مستقلة فلا يعني  
ذلك ان موظفي الهيئة ليس لهم حق في التظلم من القرارات الإدارية التي تصدر  
بحقهم وهو موضوع الدعوى المقامة أمام مجلس الانضباط العام بشأن صدور قرار  
بحق المدعي يقضي بفصله من الوظيفة وانما يأتي ذلك تطبيقاً سليماً لاحكام المادة  
(١٠٠) من الدستور التي تحظر النص على تحصيل أي عمل أو قرار اداري من  
(٢-٣)



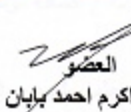
الطعن . لئذا ولما تقدم يكون الطعن المقدم لاسند له من القانون قرر رد الطعن  
وتحميل الطاعن الرسم المدفوع وصدر القرار بالاتفاق في ٢٢ / رجب / ١٤٢٨ هـ  
الموافق ٨ / ٦ / ٢٠٠٧ م .

  
الرئيس  
مدحت المحمود

  
العضو  
فاروق محمد السامي

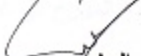
  
العضو  
جعفر ناصر حسين

  
العضو  
اکرم طه محمد

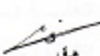
  
العضو  
اکرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندی

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
میخائیل شمشون قس کورکيس

  
العضو  
حسين أبو الثمن

  
علي عدنان